

المخاطر الأمنية للهجرة غير الشرعية على المهاجر في عصر السيولة:

ظاهرة الاتجار بالبشر نموذجا

The security risks of illegal immigration to an immigrant in the liquidity era: Human trafficking phenomenon as a model

تاريخ القبول: 2022/06/01

تاريخ الإرسال: 2022/01/21

اتبعتنا المنهج الوصفي.

وتوصلنا إلى جملة من الاستنتاجات منها أن المقولات الأساسية التي جاءت بها الحداثة في أرض الواقع أوجدت ثقافة استهلاكية تستخدم تكنولوجيا الاتصال الحديثة لتسليع الواقع الاجتماعي بما في ذلك الإنسان نفسه بالترويج إلى ثقافة سائلة تربط بين الحضارة، والاستهلاك بصورة جعلت الكثير من البشر يهاجرون في قوارب الموت بحثا عن عالم الأحلام والحضارة، والرفاه ليجدوا العديد من المخاطر التي تهدد سلامتهم النفسية والجسدية من خلال تحويلهم إلى سلع يتاجر بها، وبأحلامهم وتمتحن كرامتهم الإنسانية في زمن يقوم نظامه الأخلاقي على تقديم الأناية الفردية على أي مصلحة جماعية.

الكلمات المفتاحية: اتجار بالبشر؛ سيولة؛

مهاجر؛ هجرة غير شرعية.

Hanane Boutora * حنان بوطورة

جامعة سكيكدة University of Skikda

مخبر البحوث والدراسات الاجتماعية
h.boutora@univ-skikda.dz

Samira Mansouri سميرة منصوري

جامعة سكيكدة University of Skikda

مخبر البحوث والدراسات الاجتماعية
s.mansouri@univ-skikda.dz

ملخص:

هدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على المخاطر الأمنية التي تواجه المهاجر غير الشرعي من خلال أحد الظواهر الأمنية الخطيرة التي يتعرض لها هذا المهاجر وهي ظاهرة الاتجار بالبشر، انطلاقا من الرؤية التي قدمها المفكر زيجمونت باومان في مقاربته المعاصرة عن الحداثة السائلة، وللإجابة عن تساؤلات الدراسة وبلوغ أهدافها

* المؤلف المراسل.

Abstract:

This research paper aims to identify the security risks facing illegal immigrants through one of the serious security phenomena

affecting them, namely, trafficking in human beings. Based on the vision presented by the thinker Zygmunt Baumann in his contemporary approach on liquid modernity, and

to answer the questions of the study and achieve its objectives, we followed the descriptive approach. We have reached several conclusions, including the fundamental statements of modernity on the ground based on a consumer culture that uses modern communication technology to commodify social reality, namely the human being himself, by promoting a liquid culture linking civilization and consumption. It has made many

humans migrate in death boats in search of the world of dreams, civilization, and well-being to find several threats to their psychological and physical well-being by turning them into goods to be traded. Their human dignity is disregarded in a time when moral order offers individual selfishness over any collective interest.

Keywords: human trafficking; liquidity; immigrant; illegal immigration.

مقدمة:

تشهد المجتمعات المعاصرة اليوم تحولات كبيرة في ظل ما حملته الحداثة الغربية من مفاهيم وتصورات جديدة لطبيعة الأنظمة الاجتماعية بالمجتمعات الإنسانية، والتي انتصرت للوضعية والسعي الدائم للوصول إلى حالة من الكمال الإنساني في إطار مفاهيم تظهر للوهلة الأولى صلبة كالعقلانية والإنسانية والتطور المحكوم بالعقلانية، غير أن تجلياتها بالحياة اليومية نبأت عن غير ذلك وبينت أن لها طبيعة ثانية سمتها السيولة، وأعلنت من قيمة الفردانية في مقابل الاجتماع والحرية المطلقة في مقابل الحرية المنظمة بقوانين وقواعد سواء كانت ما وراثية أو وضعية، فأنجبت الحرية الاقتصادية التي دعت لها الحداثة الصلبة ثقافة استهلاكية لم تؤثر فقط على النظام الاقتصادي وإنما أعادت تشكيل البناء الاجتماعي لهذه المجتمعات، فظهرت نتيجة لهذه الثقافة السائلة أشكالا جديدة من الروابط الاجتماعية النفسية والوقتية غير ذات بعد حقيقي في الحفاظ على تماسك المجتمعات، يتم التعامل معها كما يتعامل مع السلع المادية وبالتالي لم تطل السيولة الحياة الاقتصادية للأفراد والجماعات فقط وإنما صارت تطل الحياة الاجتماعية والأخلاقية التي تم تفكيكها لتوائم الطبيعة الاستهلاكية للمجتمعات التي أنتجت فلسفة الحداثة السائلة، وبدلا من أن يتحكم الإنسان في مصيره كما كان مرجوا صارت علاقاته الاجتماعية والأسرية وقيمته الأخلاقية ومشاعره، وحتى عقلانيته تباع وتشتري كأى سلعة في سوق كبيرة بلا غاية أو هدف



إلا التراكم الرأسمالي، وهو ما صار يهدد المجتمع ذاته بالزوال حينما أصبح الإنسان ذاته محل تساؤل عن طبيعة وغاية وجوده الذي استلزم ليتحول إلى سلعة يتاجر بها في الوقت الذي كان في فلسفة الحداثة الصلبة غايتها.

- إشكالية الدراسة: تتخرب الثقافة اليوم بجملة من الاغراءات والفتن الاستهلاكية التي لا تفرض بقوة السلاح أو المال بقدر ما تفرض بسلطة الفكرة وبناء التصورات التي تحيط بالواقع الاجتماعي للمجتمعات المعاصرة، وتعيد تعريف الأفراد لذواتهم ولما يحيط بهم من أشياء، وعوالم وأحداث خلال إعادة تشكيل هذا المفهوم وفق تصور تغلب عليه نزعة استهلاكية تنتج الرغبات وتعطيها مدلولات نفعية وقتية متغيرة لا تكاد تشبع الحاجيات الأساسية التي وجدت لأجلها، فتصير بذلك الثقافة مستودعا لبضائع استهلاكية من نوع مختلف عن تلك البضائع التي أنتجتها الثورة الصناعية والرأسمالية في بدايتها حيث أنها بضائع تباع في سوق الإنسانية ومنها تنتج، فهي بضائع تنطلق من الإنسان وتنتج نحوه لتبيع كل ما يرتبط بحاجياته ودوافعه النفسية والاجتماعية من حاجة للأمن وتقدير الذات وكذا المشاعر والعواطف، كما أن السوق الذي تباع فيه من نوع مختلف في خصائصه عن السوق المتعارف عليه كونه سوق افتراضي تحكمه معايير لا تعلو قيمة إلا تراكم رأس المال بعيدا عن مفهوم الأخلاقيات.

كل هذا التغيير المستمر أوجد عدم الاتساق في عصرنا الحالي، فصار من أبرز خصائصه الرئيسية الأزمنة السائلة، ضعف الروابط الإنسانية، تجزئة العلاقات الاجتماعية، انحسار السياسة، تأليه التكنولوجيا والنزعة الاستهلاكية التي تحكمها الآلة الاستهلاكية، لتصنع هوية هجينة جديدة للإنسان والمجتمعات المعاصرة تجمع الكل في إطار الكائن السائل الذي يعرف نفسه ويحدد قيمته بناء على ما يستهلكه ووفق معايير خارجية عن كل ثابت ومستقر من تراث، وتاريخ أو عادات وتقاليده وقوانين صلبة التي تم استبدالها بقوانين السوق، وقيمه الاقتصادية بعيدا عن أي هدف وغاية للتغيير إلا مواكبة الموضة وتراكم رأس المال.

فجعلت هذه الثقافة الاستهلاكية السائلة من الروابط الاجتماعية والإنسانية التي تنشأ في مجتمع السيولة لا تشبع الحاجة للأمان والاستقرار بقدر ما توجد حالة من

خوف الاستبدال ونوعا من البؤس والشعور بالمخاطر نتيجة الأزمات المختلفة التي تحيط بالفرد خاصة تلك التي تصنعها وتبرزها الآلة الاستهلاكية، والحروب التي خرجت عن السيطرة وما نتج عنها من قتلى ومهجرين ولاجئين ومشردين، وما لازم ذلك من تفكك روابط التعاطف والتضامن بالمجتمعات السائلة نتيجة تفكك الروابط التقليدية للعلاقات الاجتماعية التي قامت على قدر من استقرار القيم والمعنى ليحل بديلا عنها نمط من العلاقات، والروابط الفردية والوقتية التي لم تعد تشبع حاجات الإنسان للاستقرار في مجتمع السيولة والركض وراء المكانة الاجتماعية السائلة.

وبالتالي أوجد ذلك ما عرفه باومان بنظام الأنانية والتنافس على القوة والمال والبقاء الذي روجت له الثقافة السائلة، كما سلع للانسان ذاته في سوق عالمية تستخدم تكنولوجيا الاتصال الحديثة كوسيلة لها لتزيد من تدفق هذا النوع من السلع خاصة المهاجرين غير الشرعيين إلى المجتمعات المتقدمة انطلاقا من دعاية مكذوبة تربطهم بأهداف وغايات فلسفية تربط بين الحضارة ومقدار استهلاك الأشياء، وتغيب وعيهم عن ادراك العلاقة الفعلية الواقعية بين تلك الفلسفات وبين ما هو موجود لديهم من إمكانيات معرفية، وآليات تمكّنهم من تجسيد تلك الأهداف بالواقع ليجدوا أنفسهم بعد وصولهم من قارب الموت إلى ما اعتقدوه جنة الأحلام الموعودة وضمّانهم في عالم الخوف والاستقرار والمجاعات، وتقلبات السوق التي تهدد مواردهم بالفناء وأمانهم بالانتهاء وقعوا ضحايا لأفراد مثلهم رسخت الثقافة السائلة لديهم نظام الأنانية الذي يدفعهم لاستغلال جهل هؤلاء الضحايا وحبهم للاتجار بهم وبكرامتهم وحياتهم وحياء أفراد أسرهم لتحقيق الأمان الشخصي لهم بعيدا عن أي منطق أخلاقي .

وتأسيسا على ما سبق يمكن تحديد مشكلة هذه الورقة البحثية في التساؤل التالي: كيف ساهمت الثقافة السائلة في بروز خطر الاتجار بالبشر على المهاجر غير

الشرعي؟

وللإجابة على هذا التساؤل قمنا بصياغة ثلاث تساؤلات فرعية وهي:

- كيف ساهمت الثقافة السائلة في بروز ظاهري الهجرة غير الشرعية؟
- كيف ساهمت الثقافة السائلة في بروز جريمة الاتجار بالبشر؟
- كيف ساهمت الثقافة السائلة في بروز خطر الاتجار بالبشر على المهاجر غير



الشرعي⁵.

وانطلاقاً من تساؤلات الورقة البحثية تتحدد أهدافها فيما يلي:

- الأهداف:

- التعرف على علاقة الهجرة غير الشرعية بالثقافة السائلة.
- التعرف على علاقة ظاهرة الاتجار بالبشر بالثقافة السائلة.
- التعرف على علاقة الهجرة غير الشرعية بظاهرة الاتجار بالبشر بالعالم
- تقديم قراءة تفسيرية للعلاقة بين الهجرة غير الشرعية وظاهرة الاتجار بالبشر وفق مقاربة السيولة لزيجمونت باومان.

- أهمية الدراسة: تستند أهمية هذه الورقة البحثية إلى أهمية المتغيرات والمفاهيم التي تسعى إلى دراستها وهي كل من (الهجرة غير الشرعية، الاتجار بالبشر، الثقافة السائلة)، حيث تحدد العلاقة بين هذه المتغيرات الثلاثة في ظل واقع التحولات الاجتماعية العميقة التي تشهدها البنية الاجتماعية للمجتمعات المعاصرة ومأساة الإنسان الذي تحول لسلعة يتاجر بها في سوق عالمية تقوم، وتأسس على نظام من الأنانية يروج لاستهلاك الخوف والقهر والمجاعة وهشاشة العلاقات الإنسانية واعتبارها سلع يراكم من خلالها رأس المال وهو ما يهدد تماسك المجتمعات واستقرار الحياة الإنسانية بالعالم أجمع.

- هيكلية البحث: للإجابة على تساؤلات الدراسة تم تقسيم البحث إلى أربع محاور كالتالي:

المحور الأول: مدخل مفاهيمي.

المحور الثاني: الهجرة غير الشرعية والثقافة السائلة.

المحور الثالث: الهجرة غير الشرعية وضحايا الاتجار بالبشر في العالم.

المحور الرابع: تفسير العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر من منطلق مقاربة السيولة لزيجمونت باومان.

المحور الأول: مدخل مفاهيمي

1. مفهوم الهجرة غير الشرعية:

أ- المفهوم الاقتصادي: من أبرز النظريات الاقتصادية الكلاسيكية التي فسرت

ظاهرة الهجرة نظرية الجذب والطرْد ومن بين منظريها نشير إلى الباحثين هاريس وتودارو، وتعد هذه النظرية الهجرة ظاهرة اقتصادية تعبيراً عن انتقال الأفراد من مكان لآخر داخل البلد الواحد أو بين البلدان لأسباب اقتصادية تطردهم من المكان المهاجر منه مثل: انخفاض معدلات التنمية، غياب الخدمات الاجتماعية ليتجهوا إلى مكان آخر به من العوامل الاقتصادية ما يجذبهم إليه مثل: إتاحة الخدمات الاجتماعية وسهولة المواصلات، توفير فرص العمل والدراسة، أكثر إغراء من حيث الدخل وظروف العمل⁽¹⁾.

ب- **المفهوم الثقافي:** يرى أصحاب هذا الاتجاه أنّ الهجرة ظاهرة ثقافية أين تمزج العوامل الثقافية مع العوامل الاقتصادية، لتعطي الهجرة بعداً ثقافياً أوسع، وتكون الثقافة الخاصة بالمجتمع عندهم مسؤولة عن الميل العام للشباب نحو الحرق، حيث لاحظ هذا الاتجاه وجود شعوب تعتبر الهجرة جزءاً لا يتجزأ من ثقافتها كما هو الحال لدى البدو الرحّل ولدى الكثير من الشعوب البدائية الذين لم يعرفوا قط الاستقرار في المكان⁽²⁾.

ج- **المفهوم الاجتماعي:** قدم موكلام مفهوماً للهجرة يؤكد أنها عملية من عمليات التغيّر الاجتماعي، وأنّ كل مجتمع لا بد له أن يمر بمرحلة ما من التغير تتجلى في تباين وضع المجتمع في فترتين زمنيتين مختلفتين، وهنا تظهر الهجرة كي تعمل على حفظ التوازن الدينامي للنظام الاجتماعي، وفي نفس الوقت تتيح للأفراد بعض السبل للفكاك من الضيق والتخلص من الحرمان، والمشاكل الاجتماعية⁽³⁾.

د- **المفهوم الوظيفي:** من أبرز ممثليه: توماس هاملتون، ستوب، أندرسن، ويركز هذا الاتجاه في مقارنة مفهوم الهجرة على نسق تفسيري يرتكز على المميزات الوظيفية في المجتمع مثل أهمية المركز الطبقي والمكانة الاجتماعية في استثارة سلوك الهجرة لدى الأشخاص، فقد سجّل توماس هاملتون أنّ العمر يعتبر من أكثر خصائص المركز الاجتماعي تأثيراً في الميل نحو الهجرة يليه المستوى التعليمي، في حين يربطها ستوب بالوضعية المهنية للأفراد، حيث يزداد الطلب على الهجرة لدى الأفراد الذين لا يمارسون أية مهنة محددة وتفقد أهميتها لدى من يشتغلون في مهن متخصصة، وهكذا تكون الهجرة غير الشرعية بحسب هذه النظرية موجهة ومتأثرة بخصائص المركز

الاجتماعي كالعمر والوظيفة مؤكدة بذلك استحالة الفصل بين الهجرة والدور .
الاجتماعي.⁽⁴⁾

هـ- المفهوم الإيكولوجي: يمثل هذا الاتجاه روبرت بارك، وتقارب مفهوم الهجرة بالاعتماد على مفهومين ينتميان لحقل الإيكولوجيا، إذ يعتبر بارك أن الهجرة مسألة طبيعية وظاهرة قابلة للدراسة العلمية، بالاعتماد على مفهومين أساسيين هما: "الاستخلاف" و"التوازن"، ويعرف الهجرة وفقا لذلك على أنها استخلاف جماعة لجماعة أخرى على أرض معينة، وهي بذلك ظاهرة تعمل على إعادة توازن الناس في المجتمع.⁽⁵⁾

2. مفهوم الاتجار بالبشر:

يقصد بتعبير الاتجار بالبشر كما عرفه بروتوكول الاتجار بالبشر أنه تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيطهم أو إيواؤهم أو استقباليهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها، أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال، ويشمل الاستغلال كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسرا، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء.

كما بين البروتوكول أنه لا تكون موافقة ضحية الاتجار بالأشخاص على الاستغلال المقصود محل اعتبار في الحالات التي يكون قد استُخدم فيها أي من الوسائل المبينة فيما سبق، كما يعتبر تجنيد طفل أو نقله أو تنقيطه أو إيواؤه أو استقباليه لغرض الاستغلال "اتجارا بالأشخاص"، حتى إذا لم ينطوي على استعمال أي من الوسائل المبينة في ما سبق.⁽⁶⁾

ويذكر بروتوكول الاتجار بالبشر منع الاتجار بالبشر في مادته رقم: 09 كالتالي:⁽⁷⁾

أ- تضع الدول الأطراف سياسات وبرامج وتدابير أخرى شاملة من أجل:

- منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص.

- حماية ضحايا الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، من معاودة إيوائهم.

- ب- تسعى الدول الأطراف إلى القيام بتدابير، كالبحوث والمعلومات والحملات الإعلامية والمبادرات الاجتماعية والاقتصادية، لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص.
- ج- تشمل السياسات والبرامج والتدابير الأخرى التي توضع وفقا لهذه المادة، حسب الاقتضاء، التعاون مع المنظمات غير الحكومية أو غيرها من المنظمات ذات الصلة وسائر عناصر المجتمع المدني.
- د- تتخذ الدول الأطراف أو تعزز، بوسائل منها التعاون الثنائي أو المتعدد الأطراف، تدابير لتخفيف وطأة العوامل التي تجعل الأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، مستضعفين أمام الاتجار، مثل الفقر والتخلف وانعدام تكافؤ الفرص.
- هـ- تعتمد الدول الأطراف أو تعزز تدابير تشريعية أو تدابير أخرى، مثل التدابير التعليمية أو الاجتماعية أو الثقافية، بوسائل منها التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، من أجل صد الطلب الذي يحفز جميع أشكال استغلال الأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والتي تفضي إلى الاتجار.

المحور الثاني: الهجرة غير الشرعية والثقافة السائلة:

أشار هانز شتيفر إلى أن الثقافة الاستهلاكية في القرنين 19 و20 جعلت الثقافة تتحول من وعي بالحياة إلى تكديس للمعلومات من أجل التوظيف العملي الاستهلاكي، فهي لا تقدر على قيادة الإنسان لبلوغ الحضارة لأنها لا تنمي فكرا ولا تمنح للإنسان وعيا بمشكلاته بقدر ما تزيدها، كونها ثقافة تراكمية ركزت على الكم وأهملت الكيف، فنحن اليوم نعيش ركود ثقافي ذو بريق مخادع يوهمنا أننا في قمة الثقافة والحضارة، ويقول في ذلك: "و حين صارت الثقافة تحصيل المعلومات لم تعد وعيا بل عملية تجميع والخوض في التطبيق العملي".⁽⁸⁾

ولعل هذا ما يمكن من خلاله تفسير اتجاه الشباب العربي إلى الهجرة غير الشرعية نتيجة الخلط بين مفهوم الثروة والحضارة الذي أوجدته السياسات الوطنية بهذه المجتمعات، والتي تعمل كما يرى مالك بن نبي على المطابقة بين تكديس الأشياء من منتجات الحضارة الغربية وبين الحضارة، وهو ما أنتج ثورة من الاحباطات الناتجة على عجزها عن تكديس الأشياء الاستهلاكية بصورة تكفي الحاجات المتجددة لدى أفرادها والذين يسعون دائما ليظهروا بمظهر المتحضرين من خلال تكديس الأشياء



بدلاً من إنتاجها، فتراجعت نتيجة لذلك قيمة المعرفة والعلم لدى الشباب كسبيل لإنتاج الحضارة وتلبية حاجياته وحاجيات المجتمع، وحل محلها السعي إلى أقصر الطرق التي تحقق تكديس الأموال.⁽⁹⁾

وقد أشار ارنولد إلى خطورة المساواة بين الثروة والحضارة أين اعتبر أن قيمة حياة الإنسان في كل يوم تعتمد من حيث قيمتها وتماسكها على ما يقوم به من قراءة أو عدمها في ذلك اليوم، لأن الثروة لا تحمي المجتمع من خطر التفكك وظهور الاتجاهات اللامعيارية بقدر المعرفة والفكر⁽¹⁰⁾

ويؤكد ليرنر ذلك من خلال تفسيره لظهور الاتجاهات اللامعيارية بالمجتمعات النامية نتيجة أن النخب السياسية بها شيعت الجماهير بالحاجات، والتطلعات الحداثية ذات الطابع الاستهلاكي المتزايد عبر التعليم والتحضروفي المقابل لم تتوفر لها القدرات السياسية والإدارية والمشاريعية التي تمكنها من المعادلة بين الوعي الحداثي والواقع التقليدي نتيجة ضعف الإمكانيات، فأصبحت سلوكيات الأفراد تعبر عن ثورة من الاحباطات الاجتماعية أنتجت تزايداً في العدوان واللجوء إلى الوسائل غير المشروعة اجتماعياً لتحقيق الأهداف والحاجات عند شعوبها المحبطة.⁽¹¹⁾

ومن خلال استقراء إحصاءات منظمة الهجرة الدولية بخصوص الهجرة غير الشرعية بمنطقة الشرق الأوسط يمكن فهم هذه الحالة من الإحباط الاجتماعي، وما نتج عنها من عدم الإستقرار السياسي وعلاقة كل ذلك بتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث تؤكد إحصاءات منظمة الهجرة الدولية لسنة 2020 أن الهجرة غير النظامية لا تزال تطرح تحديات في منطقة الشرق الأوسط، واحتلت مكانة عالية في جدول الأعمال الأوروبي في 2017 و2018.

وبحلول نهاية 2018 مر أكبر عدد من المهاجرين غير النظاميين الذين وصلوا بحراً إلى أوروبا عبر طريق غرب البحر الأبيض المتوسط التي تؤدي إلى إسبانيا، وشكل ذلك تغيراً مقارنة بعامي 2016 و2017 حيث وصل أكبر عدد من المهاجرين غير النظاميين بحراً إلى أوروبا عبر طريق وسط البحر الأبيض المتوسط من ليبيا (إلى إيطاليا في المقام الأول) أو من تركيا إلى اليونان عبر طريق شرق البحر الأبيض المتوسط، وفي 2018 وصل أكثر من 117 000 مهاجر بحراً وأكثر من 26000

مهاجر برا إلى أوروبا، ووصل حوالي 59 000 مهاجر بحرا إلى إسبانيا و23 370 إلى إيطاليا في العام نفسه، وتوفي أكثر من 2 000 مهاجر في البحر الأبيض المتوسط في 2018، على أن طريق وسط البحر الأبيض المتوسط كانت أكثر الطرق فتكا بالمهاجرين غير النظاميين في 2018 إذ أودت بحياة أكثر من 1003 شخص، وتراجع عدد المهاجرين الذين لقوا حتفهم في البحر وهم يحاولون الوصول إلى أوروبا في 2018 نظرا إلى انخفاض عدد عمليات العبور بوجه عام، غير أن نسبة الوفيات على طول طريق وسط البحر الأبيض المتوسط ارتفعت من 6.2% في 2017 و5.3% في 2018، لتصل إلى 10% بحلول أبريل 2019.

وقد تم عدد كبير من الوافدين بحرا في 2018 من بلدان ما زالت تتضرر من العنف والنزاع، بما فيها أفغانستان والجمهورية العربية السورية والعراق، متجهين إلى اليونان في المقام الأول، وظل المهاجرون من شمال أفريقيا ومن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يشكلون أيضا نسبة كبيرة من تدفقات المهاجرين إلى أوروبا، ولا سيما إيطاليا وإسبانيا⁽¹²⁾

ويشير التقرير أن السبب الأساس في تنامي ظاهرة الهجرة غير النظامية بالمنطقة يرجع إلى الاضطرابات السياسية والنزاعات طويلة الأمد في الشرق الأوسط التي شكلت دوافع رئيسية للهجرة غير النظامية وتهريب المهاجرين في المنطقة الفرعية، ومعظم المهاجرين المهريين في المنطقة الفرعية أشخاص فروا من النزاع والعنف، وكثيرا ما يقترب تهريب المهاجرين والهجرة غير النظامية بحركات اللاجئين وملتمسي اللجوء، ومع انتشار النزاعات في جميع أنحاء المنطقة الفرعية، زاد عدد المهاجرين المهريين والبلدان المتضررة من شبكات التهريب، علاوة على ذلك أصبحت شبكات التهريب أشد تنوعا وتعقيدا، وبسبب كثرة أعداد اللاجئين السوريين الذين استضافتهم البلدان المجاورة، إلى جانب طول أمد النزاع وقلّة احتمال العودة إلى الجمهورية العربية السورية، عمد اللاجئون إلى الشروع في الهجرة غير النظامية نحو بلدان أخرى، ولا سيما في أوروبا عبر طريق شرق البحر الأبيض المتوسط⁽¹³⁾



المحور الثالث: الهجرة غير الشرعية وضحايا الاتجار بالبشر في العالم:

منذ التسعينات من القرن الماضي أحصت المنظمة الدولية للهجرة أكثر من 100 000 ضحية من ضحايا الاتجار على الصعيد العالمي، ومن خلال أنشطة المساعدة المباشرة هذه وضعت المنظمة قاعدة بياناتها المركزية لإدارة الحالات، التي تتضمن معلومات عن أكثر من 55 000 حالة فردية منذ 2002، وتشمل هذه البيانات معلومات عن ضحايا الاتجار، بما في ذلك الخصائص الديمغرافية، ومعلومات أيضا عن تجاربهم في سياق الاتجار، وقد سجلت 109 40 حالة جديدة أثناء السنتين 2016 و2017، وينحدر الضحايا المسجلون في هذه الفترة من 147 بلدا وتعرضوا للاستغلال في 107 بلدان. وشكلت النساء معظمهن 54%، بينما شكلت الفتيات 20%، والرجال 22%، والفتيان 5%، وكان ما يزيد قليلا على ربع الضحايا أطفالا، إذ تراوحت أعمار 16% منهم ما بين 15 سنة و17 سنة، وأُتجر بحوالي 30% منهم لاستغلالهم في العمل القسري، بينما أُتجر بنسبة 47% منهم لأغراض الاستغلال الجنسي.⁽¹⁴⁾

وتشكل شبكات التهريب أيضا طريقا للاتجار بالبشر إذ يعد قطاعا مربحا تشرف عليه جماعات إجرامية دولية، ومن المعروف أن المهاجرين المهربين يقعون في كثير من الأحيان ضحايا لممارسات افتراسية تتراوح بين طلب الرشوة والاختطاف الجماعي والابتزاز، وتعرض المهاجرون أيضا لأفعال تشمل الإعدام والاعتداء البدني والجنسي والتعذيب والاختطاف؛ وينطبق ذلك تحديدا على المكسيك حيث تفيد التقارير بأن بعض شبكات التهريب غالبا ما تديرها منظمات الاتجار بالمخدرات، ويتزايد القلق في أمريكا اللاتينية من استغلال نظم التأشيرات لتمكين المهاجرين من دخول بلدان في المنطقة قبل مواصلة تهريبهم إلى وجهات أخرى، علاوة على ذلك توفى عدد كبير من الناس أثناء رحلة هجرتهم غير النظامية عبر أمريكا الوسطى.⁽¹⁵⁾

ويشترك الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في عدة قواسم مشتركة، فقد تؤدي قضايا الاتجار بالبشر إلى زيادة تعرض المهاجرين المهربين للمخاطر في ظل ما يعانونه من استغلال وسوء معاملة في رحلاتهم. فيتحول التهريب إلى اتجار في أغلب الأحيان.

إذ يمثل المهاجرون غير الحاملين للوثائق اللازمة والذين يعيشون في أوضاع غير نظامية فريسة سهلة لشبكات الاتجار، وبما أنهم يفتقرون إلى الحماية اللازمة وكثيرا ما يقعون طي النسيان، يشتد خطر وقوعهم فريسة للشبكات الإجرامية وتعرضهم للعنف والاستغلال، ويتعرض النساء والأطفال على نحو خاص للمخاطر، إذ تتعرض النساء المهاجرات إلى انتهاكات شديدة في مسارات الهجرة غير النظامية، وتعاني المهاجرات من مشاكل صحية جسدية ونفسية طويلة الأمد من جراء ما يتعرضن له من عنف جنسي واغتصاب⁽¹⁶⁾.

وعملت بعض الدول العربية على اتخاذ تدابير تعالج قابلية تعرض النساء والرجال والفتيات والفتيان للمخاطر، مثل مبادرة حكومة البحرين في إنشاء صندوق لمساعدة ضحايا الاتجار بالبشر، ويهدف هذا الصندوق إلى توفير الحماية المالية اللازمة للضحايا في الإجراءات القضائية، ومنحة تتيح لهم إعادة الاندماج في بلدانهم الأصلية⁽¹⁷⁾.

وقد صادقت الجزائر على بروتوكول منع الاتجار بالبشر خاصة النساء والأطفال بموجب المرسوم الرئاسي رقم 147/03 المؤرخ في 09 نوفمبر 2003، وعلى الصعيد الوطني الداخلي اكتفى المشرع الجزائري في قانون العقوبات بتجريم جمعية الأشرار كإجراء لمكافحة الجريمة المنظمة⁽¹⁸⁾.

ويشير تقرير الهجرة في العالم لعام 2020 أن الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي يعد الشكل المهيمن من أشكال الاتجار بالبشر في أوروبا بنسبة 56%، يليه الاستغلال في العمل بنسبة 26% أما أشكال الاستغلال الأخرى، فمنها التسول القسري أو نزع الأعضاء 18%، ولاتزال النساء والفتيات أضعف الفئات بنسبة 68%، إذ يتعرضن في كثير من الأحيان للاستغلال في مجالي الرعاية والعمل المنزلي ويكرهن على البغاء⁽¹⁹⁾.

وقد أبلغت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عن اتجاهين هامين في هذا الصدد هما الزيادة لحادة في الاتجار بالأطفال بنسبة 23% ونمو الاتجار بين بلدان الاتحاد الأوروبي 44% من الضحايا هم مواطنو الاتحاد الأوروبي، وتغيرت سمات المتجرين مثلما تغير أسلوب عملهم، وسجلت زيادة ملحوظة في عدد الجناة من



النساء والشباب، وتزايد دور الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في استقدام الأشخاص وتوزيع مواد الاستغلال، وعلى الرغم من تزايد الوعي والمعارف بممارسات الاتجار، لا تزال معدلات الملاحقة والإدانة متدنية⁽²⁰⁾ ويشير التقرير أيضا إلى أن المهاجرون غير النظاميين يعانون من ضعف شديد في هذا الصدد، لأن المتاجرين يستغلون في كثير من الأحيان وضع أولئك المهاجرين للإيقاع بهم في براثن الاستغلال، وفي 2018 عرضت على المحكمة العليا في جمهورية أيرلندا قضية صيادين مهاجرين يعملون على متن سفن مسجلة لدى أيرلندا ويعتقد أن بعضهم تعرض للاتجار والعمل في ظروف مزرية، شملت الإيذاء العنصري وهزالة الأجر والعمل المفرط⁽²¹⁾

المحور الرابع: تفسير العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر من منطلق

مقاربة السيولة لزيجمونت باومان:

يجد زيجمونت باومان الرابط بين الهجرة غير الشرعية وظاهرة الاتجار بالبشر منطقيا وفق مقاربة السيولة نتيجة الانتقال الذي أوجدته الحداثة السائلة في النظام الاجتماعي للمجتمعات المعاصرة أين جعلتها تنتقل من الرأسمالية الثقيلة التي ظهرت مع الثورة الصناعية، وتقوم على صهر الحديد والصلب لتحويله إلى سلع تنتج تراكم رأس المال بناء على ثقافة صلبة أسست لها الثروة الفرنسية، والتي تهدف إلى خدمة الإنسان وتحرره إلى الرأسمالية الخفيفة التي تصهر العلاقات الإنسانية والقيم الاجتماعية، والمشاعر الإنسانية لتحويلها من حالتها الصلبة القائمة على الاستمرارية والاستقرار إلى حالة سائلة هشة وغير ثابتة للاستثمار فيها وتحويلها إلى سلعة تباع وتشترى باستخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة وبالتالي انتقلت الرأسمالية الخفيفة إلى ثقافة استهلاكية وقتية وآنية تقوم على الاتجار في الإنسان وقيمه وحاجياته ودوافعه ومشاعره لتحقيق تراكم رأس المال بأقل تكلفة⁽²²⁾

ويشير باومان في ذلك إلى الدور الذي تلعبه تكنولوجيا الاتصال في الترويج لهذه الثقافة السائلة، وما نتج عنها من أوضاع لا إنسانية تعارض في الواقع المنطلقات الفلسفية التي أعلن عليها رواد الحداثة الصلبة من أهداف ترمي إلى استثمار الطبيعة لخدمة الإنسانية وتحررها فتحوّلت بالحياة اليومية إلى استثمار في مأساة الإنسان لإنتاج

المزيد من الأشياء وتراكم رأس المال، وهو ما يفسر التزايد المستمر لحالة الخوف واللاأمان والاستقرار والحروب بالعالم على الرغم من تزايد المنظمات الداعية إلى زيادة الفعل التضامني بالمجتمعات الحديثة ورعايته للتخفيف من مآسي الفقر والخوف والحروب، أين غيرت الديناميات المجتمعية الجارية في عصر السيولة من أشكال التظافر الوظيفي، ودفعت في ذات الوقت إلى تشكل صيغ مختلفة من التماسك، أفرزت مآزق جديدة، وزحزحت أسس النظرية التضامنية للحدث الصلبة وما أحدثته من عقلنة للتضامن، ومأسسته ضمن تشريعات وأنظمة (التقاعد، منح البطالة، صناديق التأمين الصحي...)، التي عدت من مكاسب الأفراد والفئات في مواجهة الوضعيات الهشة وتقلبات الحياة وويلات الفاقة والعوز ومخاطر المرض والحوادث والشيخوخة والبطالة والحروب وضحاياها من المهجرين قسرا واللاجئين، حيث أنه بالرغم من مساهمة هذه الأشكال والأنماط التضامنية في دعم تماسك المجتمع وتعزيز مرتكزاته نسبيا، فإنها لم تتمكن من القضاء كلياً على التمايزات والتمييز، بل تبدو الشرائح الاجتماعية الهشة تنزلق أكثر فأكثر نحو وضعيات رثة أو مهددة بذلك نتيجة تنامي مظاهر جديدة للأزمات والاقصاءات بمصادرها المحلية والعالمية. انسجاماً مع ما شهدته المجتمعات من تغيرات بنيوية في النظم الاجتماعية والروابط الاجتماعية والسيولة المتنامية في شبكة القيم.⁽²³⁾

ويؤكد تقرير الهجرة في العالم لعام 2020 ما أشار إليه باومان من دور لتكنولوجيا الاتصال كآلية للإنتاج وترويج وتفعيل الثقافة السائلة الاستهلاكية في ظاهرة الاتجار بالبشر حيث تشير منظمة الهجرة الدولية إلى الدور المتزايد الذي تلعبه تكنولوجيا الإعلام والاتصال في كافة مراحل الهجرة غير النظامية، نتيجة للتزايد المطرد في إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات الناشئة بتكلفة منخفضة، إذ يستخدم المهاجرين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجمع المعلومات، وطلب المشورة في الوقت الحقيقي أثناء رحلات الهجرة؛ وهذه مسألة باتت تبعث على القلق حيال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لدعم العمليات السرية لعبور الحدود، إلى جانب توطيد منصات التواصل الاجتماعي من أجل الربط بين مجموعات متباعدة جغرافياً ذات اهتمام مشترك، وتطرح أسئلة وجيهة بشأن

مدى استخدام التكنولوجيا لدعم الهجرة غير النظامية وظاهرة الاتجار بالبشر.⁽²⁴⁾

وتلعب عصابات الاتجار بالبشر عبر وسائل وتكنولوجيا الاتصال الحديثة دورا بارزا في الهجرة غير النظامية من خلال استثمارها في ثورة الاحباطات الناتجة عن الوعي الزائف بالربط بين الثروة والحضارة لتقوم من خلال السلب المعلوماتي على ترويج مجموعة من المعلومات الزائفة بين الشباب خاصة، تفتح لهم من خلالها الطريق إلى الجنة الموعودة بالهجرة إلى بلاد الأحلام والثروة بالغرب ليلجوا إلى بوابة الحضارة، والمكانة الاجتماعية المرموقة من أقصر الطرق دون الحاجة إلى معرفة كبيرة أو بذل مجهود إضافي في التعلم وتطوير مهاراتهم العلمية والعملية، وكذا تطوير معرفتهم بالثقافة السائدة في المجتمعات التي يسيرون إليها، وذلك من خلال ربط وعي المهاجر بفلسفات الأهداف التي لا يملكون أي خبرة عن الوسائل التي يمكنهم من خلالها تحقيقها على أرض الواقع، أين يسعى المتاجرون بالبشر إلى توعية وعي المهاجرين عن البحث في الوسائل، وتوجيه وعيهم نحو الأهداف والمزايا التي سيحصلون عليها بمجرد بلوغهم أرض الأحلام، ليجدوا أنفسهم عند الوصول تحولوا إلى سلعة استهلاكية يتاجر بمجهوداتهم وكراماتهم بأبخس الأثمان لتحقيق تراكم رأس المال لأرباب العمل بالمجتمعات التي يتجهون إليها، فيعيشوا صدمة الفارق بين فلسفات الأهداف والغايات كطريق لتحقيق الثروة والحضارة وبين آليات الواقع الفعلي الذي يصارعون به خيبات الأمل فلاهم قادرين على العودة ولا المضي في واقع يستغلهم بمقابل لا يسد رمق العيش وقد يكون ثمنه امتهان كرامتهم.

ويفسر باومان ذلك من خلال تجليات الحداثة الصلبة بالحياة اليومية وما أوجدته من تحول في العلاقة بين السياسة كقدرة على اتخاذ القرار والسلطة كقدرة على تنفيذ القرار، وفي نقل السلطة بالروابط الاجتماعية التقليدية الصلبة إلى سلطة بروابط حديثة سائلة، أين استلبت العديد من مهام توجيه الأفراد من الدولة لتكون في مرمى قوى الآلة الاستهلاكية وما يحكمها من مبادرات فردية وشخصية، مانحة بذلك الدولة للآلة الاستهلاكية دور المشرع لما يستحق البقاء من العلاقات الاجتماعية والإنسانية وما لا يستحق البقاء، ما هو جدير بالقيمة وما هو غير جدير؛ ما هو طبيعي

وما هو غير طبيعي منها عندما أممت كل القيم، وجعلتها تخدم نظرتها للحياة الاجتماعية السائلة التي تباع وتشترى فيها المشاعر والقيم وحياة الإنسان كأى سلعة أخرى، فغيبت مركزية الحياة الاجتماعية المستقرة كبنية أساسية للمجتمعات واستبدلتها بأنماط جديدة من الحياة شبه الاجتماعية السلبية والوقتية،⁽²⁵⁾ أوجدت أنماطا جديدة من العبودية الحديثة .

كما أن انفصال القيمة في عصر السيولة عن الأشياء نفسها حسب باومان جعل قيمة الأشياء أو السلوكيات تتفصل عنها، وتكون في مدى ملاءمتها لمعطيات الآلة الاستهلاكية في اللحظة الراهنة، فمثلما قيمة الهاتف كسلعة لا ترتبط بجودته بقدر ما ترتبط بمدى ملاءمته للأحدث، صيحات هذه الآلة في اللحظة الراهنة، أصبحت القيمة الذاتية للعلاقات الإنسانية أيضا بما فيها العلاقة بين المهاجرين غير الشرعيين ومن يستغلونهم من عصابات الاتجار بالبشر الذي يعدونهم ويمنونهم بالمساعدة، والتضامن لا ترتبط بغايتها الأخلاقية والهدف الإنساني منها، أو من أطرافها بقدر ما ترتبط بمدى ملاءمتها لمعطيات ومفاهيم الآلة الاستهلاكية، أي أن هذه الروابط والعلاقات مع المهجرّين قسرا من بلدانهم أو المهاجرين غير النظاميين ومن يستغلونهم بالمجتمعات المستضيفة لا يحكمها قيم صلبة من تضحية، وتضامن وتكافل إنساني بقدر ما أصبحت صفقات تخضع لمبدأ الربح والخسارة باردة، ولا تحب ما يعكرها من التزام أو ارتباطات، أو مسؤولية فطالما الآخر(المهاجر) قادر على اشباع الحاجيات الاستهلاكية للمجتمعات المستضيفة، كأن يتحول إلى عمالة بأثمان بخسة أو يتحول إلى سلعة يتاجر بمشاعره وتمتهن كرامته بالمقاييس الملائمة للسوق الاستهلاكية يستمر في التواجد بالأراضي التي دخلها خلسة، أو مهجرّ قسرا وينتهي وجوده وتظهر قوانين حماية الوطن من الغرباء بانتهاء قدرته على مواكبة هذه الآلة ومعطياتها، أو عدم قدرته على اشباع الرغبات الجديدة المتوالدة باستمرار للسوق الاستهلاكية التي تدر الأموال على عصابات الاتجار بالبشر الذين يستغلونه ويستعبدونه.

وبالتالي تحول التعاطف في الحياة الاجتماعية إلى فكرة تخضع لقانون الربح والخسارة ففكرة استقبال الغرباء بالمجتمعات السائلة هي نوع من المخاطرة بالدول المستقلة أين يصبحون عبئا اقتصاديا يهدد الاستقلال الذاتي للأفراد الآخرين، إذا

كانت الرابطة التضامنية تتعلق بالآخر خارج حدود الوطن وإن كان لابد من التفكير في رابطة التعاطف والتضامن مع الآخر، فلا بد من حساب القيمة النقدية التي تنتج عنها من خلال اعتبار الغريب مصدر جديد للدخل بالنسبة للمجتمع، والذي يصل إلى استغلالهم كعمالة منخفضة القيمة وليس باعتبارهم مصدرا للالتزام بالرابطة الإنسانية المستمرة.⁽²⁶⁾

ويرى باومان في كتابه الخوف السائل أن كل ما سبق يعد نتيجة منطقية للعالم السائل الذي يصنع به الخوف كأداة صناعية أخرى بتحويله من مشاعر عادية إلى قيمة تحكم الحياة الاجتماعية السائلة وتحدد خيارات الأفراد بها؛ فعندما صار الأفراد في حالة من القلق المستمر حول الأخطار التي يمكن أن تهدد سلامتهم الجسدية أو النفسية وغيرها دون سابق انذار، وعندما صار الخوف منتشرًا في هذه الحياة كونه الأخطار في الحياة السائلة تصنعها الآلة الاستهلاكية بصورة تجعلها تتغلغل في كافة تفاصيل الحياة وتجعل أقرب الأشياء لهم مصدرا للتهديد حتى العواطف، الأزواج والأبناء، وعندما صار الخوف أداة لصناعة أو حماية الشرعية مادام يمارس في غطاء الحرب على الإرهاب في مكان آخر، أو من خلال الإبادة العرقية أو الأيديولوجية لجماعات داخل الدولة نفسها بعد شيطنتها ووسمها بكل نقيصة.⁽²⁷⁾

وكذا ما تعمل عليه هذه الآلة من زيادة في تعميق الخوف من خلال تصورها الحياة على أنها مصدر تهديد، وحقل من الألغام لا يوجد بها مركز صلب يتكأ عليه الفرد لمواجهة المخاطر التي تتهدده بتصويرها لطبيعي من تحديات الحياة على أنه غير طبيعي، ويجب أن يدفع الأفراد للخوف منه والترقب والتوجس، ومن ثمة السعي للبحث عن البدائل الاستهلاكية التي تعرضها هذه الآلة على أنها مصدر للأمان من حقل الألغام الذي يحيط بهم، وهو الحياة وتحدياتها التي يفترض أنها تصنع وجودهم وليست ما يلغيه، كل هذا يجعل من الصعب تشكل اتجاهات إيجابية نحو التضامن والتعاطف مع الغير خاصة إذا كان هذا الغير أجنبي عن حدود الانتماء الضيقة للفرد أو مجتمعه، فالكل يقاوم من أجل خلاص نفسه بالدرجة الأولى والآخر ما هو إلا مصدر تهديد للموارد المتاحة للفرد أو المجتمع، وهذا ما يشجع نمو الاتجاهات الفردية الأنانية التي تقود الكثيرين إلى الاتجار في البشر وعواطفهم وكراماتهم ومجهوداتهم دون أي

تأنيب للضمير.⁽²⁸⁾

لذا فإن الخوف وانعدام الأمن وعدم الثقة يعد حسب باومان أرضاً خصبة لنمو الدوافع الأنانية وتجنب الالتزام الأخلاقي تجاه مشكلات الآخر، أو حقوقه الإنسانية وتعزز الفردية كخاصية رئيسية للأخلاق في زمن السيولة بالعلاقات الاجتماعية والإنسانية على المستوى المحلي أو العالمي مما يجعلها ضعيفة وسطحية، ويقف عائداً أمام أي فعل تضامني بها وهو ما يجعل الأفراد لا يبحثون فقط على السلامة بتجنب مساعدة الآخر بل يتعدون ذلك إلى البحث في سبل استغلال الآخر لتحقيق النجاة والسلامة الفردية، أين يشير عالم الاجتماع البولندي إلى أنه في الأزمنة السائلة، يؤدي شبح انعدام الأمن نتيجة التغير الدائم إلى تفكك الثقة كرابطة أساسية للفعل الأخلاقي بين الناس، ليصبح الشك العميق بالآخر شرطاً لا غنى عنه للتفاعل الاجتماعي، وبالتالي فإن الطريقة الوحيدة التي يمكن للفرد من خلالها الاستجابة لمثل هذه الحياة غير الآمنة هي استخدام الموارد الموجودة تحت تصرفه للتعامل مع مشكلاته الخاصة، وعلى المستوى الاجتماعي الصغير داخل المجتمعات وفي حدودها الضيقة، من خلال تأمين السلامة الشخصية للفرد أو المجتمع، ويعني هذا التراجع الكامل في المجال العام للفعل الأخلاقي الذي يشمل الآخر، وبهذه الطريقة تقوم الثقافة الاستهلاكية بقتل الثقة بين الأفراد داخل المجتمع الواحد وبين المجتمعات داخل المجتمع الإنساني وتأسس بالمقابل للفردية. ويؤكد باومان أنه بدون الثقة، تنهار شبكة الالتزامات الإنسانية تجاه الآخر، مما يجعل العالم أكثر خطورة وهو ما يفسر ظهور مثل هذا النوع من الاتجار بالأخلاق بالبشر⁽²⁹⁾.

خاتمة:

في ظل المفاهيم الاستهلاكية التي جاءت بها الثقافة السائلة للرأسمالية الخفيفة على حد تعبير زيجمونت باومان وجدت قيم ومعايير جديدة صار الأفراد بالمجتمعات المعاصرة يعرفون من خلالها ذواتهم ويتواصلون من خلالها معها ومع محيطهم الاجتماعي، وهي معايير الاستهلاك والرغبات الآنية المتجددة التي صورت العالم والحياة وتحدياتها كلغم يكاد ينفجر في وجه كل من يعيش على وجه البسيطة، وهو ما زاد من حالة القلق والتوتر وتبرير الشر الموجه للآخر الأجنبي والمختلف للحفاظ على السلامة



الشخصية فضعت قيم التضامن والتعاطف وحل محلها نظام من الأنانية زاد من أعداد ضحايا الفقر والحروب، ووسع دائرة الفئات الهشة بدلا من أن يقضي عليها وهو ما دفع بالعديد من الأفراد الذين يعانون تحت عجلة الآلة الاستهلاكية من الفقر والتمييز، والحروب وضعف أو تفكك الروابط الانسانية إلى اللجوء للهجرة من بلدانهم تاركين خلفهم دورهم وأهليهم طمعا في حياة الرفاه التي تخلصهم من شبح الخوف من المصير المجهول سواء من الفقر، أو الحروب والنزاعات، وإن كان بطرق غير شرعية متجهين إلى ما روجت له تكنولوجيا الاتصال الحديثة بأنه عالم الرأسمالية وجنة الأرض لكل ما يقيم بها.

وهي الجنة التي يعيش بها بعض من العصابات الذين فقدوا حسهم الأخلاقي في ظل الاستهلاكية والرأسمالية الصارمة فصاروا يتاجرون بالأحلام والآمال والمشاعر والإنسان ذاته، حتى صار أغلب المهاجرين الذين لجأوا لبلاد الأحلام ليواجهوا تحديات الحياة السائلة بطرق غير شرعية لا يملكون معها وثائق رسمية للبقاء في أراضي البلدان التي يتجهون لها يتعرضون للاستغلال الذي قد يصل إلى وقوعهم ضحايا هذه العصابات التي تتاجر بالبشر، فيمتنون كراماتهم من خلال استغلالهم في شبكات الدعارة القسرية خاصة النساء أو يستغلونهم كعمال بخرسة الثمن أين لا يتقاضون أجرا إلا بقدر ما يسد رمق جوعهم، وقد يتم استغلال البعض منهم فعليا من قبل عصابات تجارة المخدرات، وتقوم عصابات الاتجار بالبشر بالانتفاع من بقاء حالة الخوف من الغريب والآخر ليشيطن كافة المهاجرين واللاجئين النظاميين وغير النظاميين فيرفضوا في الأعمال التي تحفظ كرامتهم ويصبحون ضحية سهلة لهم.

الهوامش والمراجع:

- (1) - أحمد براح، التغيرات الأسرية الناجمة عن هجرة رب الأسرة للخارج، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة البليدة، 2005، ص34.
- (2) - المرجع نفسه، ص34.
- (3) - عبد الله عبد الغني غانم، دراسة سوسيولوجية - أنثروبولوجية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ط2، 2002، ص31.
- (4) - سليم دحة، الهجرة الدولية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد السادس، يناير 2003، صص 16. 17

- (5) - عبد الرحمان المالكي، مدرسة شيكاغو، ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة، إفريقيا الشرق، ط2، 2019، ص.ص135-136.
- (6) - بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المادة 03، 15، نوفمبر 2000
- (7) - المرجع نفسه، المادة 09
- (8) - عمر كامل سقاوي، وحدة الحضارة، دار الفكر، دمشق، ط1، 1988، ص86
- (9) - مالك بن نبي، مشكلات الحضارة: مشكلة الثقافة، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، ط4، 2000، ص94
- (10) - هارلمس هولبورن، سوسيولوجيا الثقافة والهوية، تر: حاتم حميد محسن، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2010، ص40
- (11) - فرويد وآخرون، سيكولوجية العدوان: بحوث في ديناميكية العدوان لدى الفرد الجماعة الدولية، تر: عبد الكريم ناصيف، دار منارات للنشر، عمان، ط1، 1986، ص.ص223-231.
- (12) - ماري ماكوليف، بينود خضرية، تقرير الهجرة في العالم، تر: وحدة الترجمة الاسبانية، أماندا نيرو: المنظمة الدولية للهجرة، 2020، ص.ص95-250.
- (13) - المرجع نفسه، ص.ص85-215.
- (14) - المرجع نفسه، ص49.
- (15) - المرجع نفسه، ص.ص105-298.
- (16) - المرجع نفسه، ص105.
- (17) - الإسكوا، تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2019: الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في سياق المنطقة العربية، مطبوعات الأمم المتحدة، 2019، ص119.
- (18) - لمياء بن دعاس، جريمة الاتجار بالأشخاص في التشريع الجزائري، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد3، العدد2، 2016، ص331.
- (19) - المرجع نفسه، ص95.
- (20) - ماري ماكوليف، بينود خضرية، المرجع السابق، ص95.
- (21) - المرجع نفسه، ص95.
- (22) - زيجمونت باومان، الحداثة السائلة، تر: حجاج أبو جبر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2016، ص.ص105-110.
- (23) - زيجمونت باومان، الخوف السائل، تر: حجاج أبو جبر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2017، ص.ص15-18.
- (24) - ماري ماكوليف، بينود خضرية، مرجع سابق، ص8

- (25) - زيجمونت باومان، الأزمنة السائلة: العيش في زمن اللايقين، تر: حجاج أبو جبر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، بيروت، 2017، ص.ص 25-27.
- (26) - زيجمونت باومان، الأخلاق في عصر الحداثة السائلة، تر: سعد البازعي، بثينة الإبراهيمي، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، أبو ظبي، ط1، 2016، ص.ص 67.
- (27) - زيجمونت باومان، الشر السائل: العيش مع اللابديل، تر: حجاج أبو جبر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2018، ص.ص 17.18.
- (28) - زيجمونت باومان، الخوف السائل، المرجع السابق، ص.ص 29-31.
- (29) - زيجمونت باومان، الأخلاق في عصر الحداثة السائلة، المرجع السابق، ص.ص 53-55.